



الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية

# الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية قوانين أوامرومراسيم  
قرارات مقررات مناشير . إعلانات وملاغات

الإدارة والتحرير الأمانة العامة للحكومة	تونس داخل الجزائر المغرب موريتانيا	الاشتراكات
الطبع والاشتراكات إدارة المطبعة الرسمية	خارج الجزائر	النسخة الأصلية
7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر	صفحة	النسخة الأصلية وترجمتها
الهاتف : 15 • 18 • 65 الى 17 حج ب 50 - 3200	150 دج 300 دج بما فيها نفقات الارسال	100 دج 200 دج

يمن: النسخة الأصلية 250 دج لمن النسخة الأصلية وترجمتها 500 دج لمن العدد للسنين السابقة : حسب التسمية. ويسلم الفهارس مجاناً للمشتركين. المطلوب منهم ارسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم : الاعلام بمطالبتهم . يؤدي عن تغيير العنوان 300 دج لمن النشر على أساس 20 دج للسطر .

## فهرس

العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الموقعة  
بمدينة طرابلس يوم II نوفمبر سنة  
2082 .. 1986

قانون رقم 87 - 22 مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام  
1408 الموافق 23 ديسمبر سنة 1987 يتضمن  
الموافقة على اتفاقية انشاء شركة مشتركة

## قوانين واوامر

قانون رقم 87 - 21 مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام  
1408 الموافق 23 ديسمبر سنة 1987 يتضمن  
الموافقة على اتفاقية انشاء شركة مشتركة  
للبناء والتشييد بين حكومة الجمهورية  
الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية

## فهرس (تابع)

مرسوم رقم 87 - 288 مؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1408 الموافق 22 ديسمبر سنة 1987 يدمج مؤسسة الرخام في براقى فى المؤسسة الوطنية لانجاز المنشآت الاساسية والبناء... 2088

## قرارات، مقررات، مناشير

### الوزارة الاولى

مقررات مؤرخة في 10 ربيع الثانى عام 1408 الموافق أول ديسمبر سنة 1987 تتضمن تعيين مديره، قائمين بالاعمال مؤقتا. 2090

مقرن مؤرخ في 10 ربيع الثانى عام 1408 الموافق أول ديسمبر سنة 1987 يتضمن تعيين نائب مدير، قائم بالاعمال مؤقتا. 2090

### وزارة الشؤون الخارجية

مقرن مؤرخ في 10 ربيع الثانى عام 1408 الموافق أول ديسمبر سنة 1987 يتضمن تعيين مدير «أوربا الغربية وأمريكا الشمالية»، قائم بالاعمال مؤقتا. 2090

### وزارة الداخلية

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 22 ربيع الاول عام 1408 الموافق 14 نوفمبر سنة 1987 يتضمن تحديد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسييس فى ميزانية البلديات. 2091

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 22 ربيع الاول عام 1408 الموافق 14 نوفمبر سنة 1987 يتضمن تحديد نسبة مساهمة البلديات فى صندوق الضمان للضرائب المباشرة. 2091

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 22 ربيع الاول عام 1408 الموافق 14 نوفمبر سنة 1987 يتضمن تحديد نسبة مساهمة الولايات فى صندوق الضمان للضرائب المباشرة. 2092

لحضر الآبار بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الموقعة بمدينة الجزائر يوم 16 يونيو سنة 1987. 2083

قانون رقم 87 - 23 مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 23 ديسمبر سنة 1987 يتضمن الموافقة على اتفاقية انشاء شركة لاستكشاف وانتاج النفط بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الموقعة بمدينة الجزائر في 16 يونيو سنة 1987. 2083

قانون رقم 87 - 24 مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 23 ديسمبر سنة 1987 يتضمن الموافقة على اتفاقية انشاء شركة للجيوفيزياء بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الموقعة بمدينة الجزائر يوم 16 يونيو سنة 1987. 2084

## مراسيم تنظيمية

مرسوم رقم 87 - 285 مؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1408 الموافق 22 ديسمبر سنة 1987 يتضمن انشاء مكتب للدراسات والتحليل الخاصة بأعمال النقل. 2084

مرسوم رقم 87 - 286 مؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1408 الموافق 22 ديسمبر سنة 1987 يتضمن نقل اعتماد فى ميزانية وزارة العدل. 2087

مرسوم رقم 87 - 287 مؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1408 الموافق 22 ديسمبر سنة 1987 يعدل المرسوم رقم 86 - 99 المؤرخ في 22 أبريل سنة 1986 ويحول الى ولاية تيبازة الاملاك والحقوق والحصص والوسائل بجميع أنواعها التى كانت تحوزها مؤسسة أشغال البرى فى مدينة الجزائر. 2087

## فهرس (تابع)

## وزارة الاشغال العمومية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 محرم عام 1408 الموافق 8 سبتمبر سنة 1987 يتضمن ترتيب بعض الطرق البلدية في صنف الطرق الولائية في ولاية معسكر. 2100

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 محرم عام 1408 الموافق 8 سبتمبر سنة 1987 يتضمن ترتيب بعض الطرق البلدية في صنف الطرق الولائية في ولاية النعامة. 2101

مقرر مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1408 الموافق أول ديسمبر سنة 1987 يتضمن تعيين نائب مدير، قائم بالاعمال مؤقتا. 2102

## وزارة التجارة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 صفر عام 1407 الموافق 18 أكتوبر سنة 1987 يتعلق بأسعار السكر. 2102

## وزارة التهيئة العمرانية والتعمير والبناء

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 شوال عام 1407 الموافق 25 يونيو سنة 1987 يتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في أول يونيو سنة 1983، الذي يحدد كفاءات تطبيق المرسوم رقم 83 - 256 المؤرخ في 9 أبريل سنة 1983 والمتضمن نظام كراء المحلات ذات الاستعمال السكني والمهني التابعة للقطاع العقاري العمومي والمنجزة في إطار السكن الريفي المدمج. 2104

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 شوال عام 1407 الموافق 25 يونيو سنة 1987 يتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في أول يونيو سنة 1983، الذي يحدد كفاءات تطبيق المرسوم رقم 83 - 256 المؤرخ في 9 أبريل سنة 1983 والمتضمن نظام كراء المحلات ذات البناء الخفيف الجاهز والاستعمال السكني والمهني التابعة للقطاع العقاري العمومي. 2105

قرار مؤرخ في 22 ربيع الأول عام 1408 الموافق 14 نوفمبر سنة 1987 يتضمن تحديد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانية الولاية. 2092

## وزارة الاعلام

قرار مؤرخ في 30 ربيع الثاني عام 1408 الموافق 21 ديسمبر سنة 1987 يعدل ويتمم القرار المؤرخ في 12 نوفمبر سنة 1985 والمتضمن احداث جائزة وطنية للصحافة وتحديد شروط منحها، وكيفياته. 2093

## وزارة النقل

مقرر مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1408 الموافق أول ديسمبر سنة 1987 يتضمن تعيين نائب مدير، قائم بالاعمال مؤقتا. 2093

## وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 صفر عام 1408 الموافق 7 أكتوبر سنة 1987 يتضمن اجراء امتحان مهني للتعيين في سلك مهندسي التطبيق في الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية. 2094

مقرر مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1408 الموافق أول ديسمبر سنة 1987 يتضمن تعيين نائب مدير، قائم بالاعمال مؤقتا. 2097

## وزارة المالية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1408 الموافق 20 ديسمبر سنة 1987 يتضمن تعديل التوزيع المفصل للإيرادات والنفقات للقطاعات الصحية والمؤسسات الاستشفائية المتخصصة. 2097

قرار مؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1407 الموافق 21 يوليو سنة 1987 يضبط المنوال النموذجي لسجل جرد المنقولات. 2098

### فهرس (تابع)

الحضرى الجديدة المطلوب انشاؤها فى  
بوخضرة (ولاية عنابة) وبيان حدودها. 2109

قرار مؤرخ فى 10 ربيع الثانى عام 1408 الموافق  
أول ديسمبر سنة 1987 يتضمن تعيين مكلف  
بالدراسات والتلخيص بوزارة التهيئة  
العمرانية والتعمير والبناء. 2109

### وزارة الصناعة الثقيلة

قرار مؤرخ فى 9 ربيع الثانى عام 1408 الموافق 30  
نوفمبر سنة 1987 يتضمن احداث لجان  
للموظفين بالمعهد الوطنى للهندسة  
الميكانيكية. 2110

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 25 محرم عام 1408  
الموافق 19 سبتمبر سنة 1987 يحدد المقاييس  
التقنية المطبقة فى مجال المساحة على مختلف  
أنماط السكن فى اطار تحقيق عمليات  
الترقية العقارية التى يبادر بها المكاتبون  
الخواص. 2106

قرار مؤرخ فى 14 محرم عام 1408 الموافق 8 سبتمبر  
سنة 1987 يتضمن تعيين منطقة السكن  
الحضرى الجديدة المطلوب انشاؤها فى سيدى  
عمار (ولاية عنابة) وبيان حدودها. 2108  
قرار مؤرخ فى 14 محرم عام 1408 الموافق 8 سبتمبر  
سنة 1987 يتضمن تعيين منطقة السكن

## قوانين وأوامر

- وبعد الاطلاع على اتفاقية انشاء شركة  
مشتركة للبناء والتشييد بين حكومة الجمهورية  
الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية  
العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الموقعة  
بمدينة طرابلس يوم 11 نوفمبر سنة 1986،

- وبناء على ما أقره المجلس الشعبى الوطنى،  
يصدر القانون التالى نصه :

المادة الاولى : يوافق على اتفاقية انشاء  
شركة مشتركة للبناء والتشييد بين حكومة  
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية،  
الموقعة بمدينة طرابلس يوم 11 نوفمبر سنة 1986.

المادة 2 : ينشر هذا القانون فى الجريدة  
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية  
الشعبية.

قانون رقم 87 - 21 مؤرخ فى 2 جمادى الاولى عام  
1408 الموافق 23 ديسمبر سنة 1987 يتضمن  
الموافقة على اتفاقية انشاء شركة مشتركة  
للبناء والتشييد بين حكومة الجمهورية  
الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية  
العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الموقعة  
بمدينة طرابلس يوم 11 نوفمبر سنة  
1986.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المادتان  
154 و 158 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 77 - 1 المؤرخ فى  
29 شعبان عام 1397 الموافق 15 غشت سنة 1977  
والمضمن النظام الداخلى للمجلس الشعبى  
الوطنى، لاسيما المادتان 156 و 157 منه، المعدل،

المادة 2 : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 2 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 23 ديسمبر سنة 1987.

الشاذلى بن جديد

قانون رقم 87 - 23 مؤرخ فى 2 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 23 ديسمبر سنة 1987 يتضمن الموافقة على اتفاقية انشاء شركة لاستكشاف وانتاج النفط بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الموقعة بمدينة الجزائر فى 16 يونيو سنة 1987.

ان رئيس الجمهورية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 154 و 158 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 77 - 1 المؤرخ فى 29 شعبان عام 1397 الموافق 15 غشت سنة 1977 والمتضمن النظام الداخلى للمجلس الشعبى الوطنى، لاسيما المادتان 156 و 157 منه، المعدل، وبعد الاطلاع على اتفاقية المتضمنة انشاء شركة مشتركة لحفر الآبار بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الموقعة بمدينة الجزائر يوم 16 يونيو سنة 1987،

- وبناء على ما أقره المجلس الشعبى الوطنى، يصدر القانون التالى نصه :

المادة الاولى : يوافق على اتفاقية انشاء شركة لاستكشاف وانتاج النفط بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الموقعة بمدينة الجزائر يوم 16 يونيو سنة 1987.

حرر بالجزائر فى 2 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 23 ديسمبر سنة 1987.

الشاذلى بن جديد

قانون رقم 87 - 22 مؤرخ فى 2 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 23 ديسمبر سنة 1987 يتضمن الموافقة على اتفاقية انشاء شركة مشتركة لحفر الآبار بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الموقعة بمدينة الجزائر يوم 16 يونيو سنة 1987.

ان رئيس الجمهورية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 154 و 158 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 77 - 1 المؤرخ فى 29 شعبان عام 1397 الموافق 15 غشت سنة 1977 والمتضمن النظام الداخلى للمجلس الشعبى الوطنى، لاسيما المادتان 156 و 157 منه، المعدل، وبعد الاطلاع على الاتفاقية المتضمنة انشاء شركة مشتركة لحفر الآبار بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الموقعة بمدينة الجزائر يوم 16 يونيو سنة 1987،

- وبناء على ما أقره المجلس الشعبى الوطنى، يصدر القانون التالى نصه :

المادة الاولى : يوافق على الاتفاقية المتضمنة انشاء شركة مشتركة لحفر الآبار بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الموقعة بمدينة الجزائر يوم 16 يونيو سنة 1987.

والمتضمن النظام الداخلى للمجلس الشعبى الوطنى، لاسيما المادتان 156 و 157 منه، المعدل،  
ب وبعد الاطلاع على اتفاقية انشاء شركة  
للجيوفيزياء بين حكومة الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية الليبية  
الشعبية الاشتراكية، الموقعة بمدينة الجزائر يوم  
16 يونيو سنة 1987،

ـ وبناء على ما أقره المجلس الشعبى الوطنى،  
يصدر القانون التالى نصه :

المادة الاولى : يوافق على اتفاقية انشاء  
شركة للجيوفيزياء، بين حكومة الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية الليبية  
الشعبية الاشتراكية، الموقعة بمدينة الجزائر يوم  
16 يونيو سنة 1987.

المادة 2 : ينشر هذا القانون فى الجريدة  
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية  
الشعبية.

حور بالجزائر فى 2 جمادى الاولى عام 1408  
الموافق 23 ديسمبر سنة 1987.

الشاذلى بن جديد

المادة 2 : ينشر هذا القانون فى الجريدة  
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية  
الشعبية.

حور بالجزائر فى 2 جمادى الاولى عام 1408  
الموافق 23 ديسمبر سنة 1987.

الشاذلى بن جديد

قانون رقم 87 - 24 مؤرخ فى 2 جمادى الاولى عام  
1408 الموافق 23 ديسمبر سنة 1987 يتضمن  
الموافقة على اتفاقية انشاء شركة للجيوفيزياء  
بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية  
الشعبية والجمهورية العربية الليبية الشعبية  
الاشتراكية، الموقعة بمدينة الجزائر يوم 16  
يونيو سنة 1987.

ان رئيس الجمهورية،

ـ وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 154 و 158  
منه،

ـ وبمقتضى القانون رقم 77 - 1 المؤرخ فى  
29 شعبان عام 1397 الموافق 15 غشت سنة 1977

## مراسيم تنظيمية

ـ وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ فى 17  
ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975  
والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة  
الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى  
التابعة للدولة،

ـ وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى  
14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة  
1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف  
مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

مرسوم رقم 87 - 285 مؤرخ فى اول جمادى الاولى  
عام 1408 الموافق 22 ديسمبر سنة 1987 يتضمن  
انشاء مكتب للدراسات والتحليل الخاصة  
بأعمال النقل.

ان رئيس الجمهورية،

ـ بناء على تقرير وزير النقل،

ـ وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

111 - 10 و 152 منه،

يقوم أو يكلف من يقوم، في إطار ممارسة مهمته، بالاتصال مع السلطات أو الهيئات المعنية عند الحاجة، مع مراعاة اختصاصات كل جهة معنية بجمع الدراسات في هذا المجال التي لها طابع محلي أو جهوي أو وطني أو دولي لأعداد مخططات تنمية القطاع وتنفيذها، ومتابعتها، كما يقوم أو يكلف من يقوم بالدراسات التي ترتبط بالمخطط الرئيسي للنقل ويبحث عن السبل والوسائل التي تساعد على تكييف منظومة النقل مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي وتوزيعها بين مختلف طرق النقل، وتقدير الاستثمارات الضرورية لذلك.

ويقوم المكتب بزيادة على ذلك، بأشغال تحاليل طرق النقل وتكنولوجياه، وتنظيمه وتسييره واستغلال الانظمة المرتبطة به، وكيفيات اقامة وسائل الامع في القطاع وفي حركة المرور خاصة، ويقوم بأعداد الملفات والوثائق والنشريات انطلاقا من دراسة معطيات أساسية موجودة في مستوي مختلف الهياكل المعنية أو التي يهملها الامر.

يخول المكتب، لاداء مهمته، في الحدود المسموح بها ووفقا للاحكام التشريعية والتنظيمية ابرام جميع العقود التي تتعلق بهدفه والمشاركة في كل الاشغال التي تتعلق بمهمته، وتتم في التراب الوطني، وتنظيم الملتقيات والندوات واللقاءات التقنية، أو المشاركة فيها، كما يخول ابرام عقود الخدمات والتقاويل الثانوى في الاشغال التي يقوم بها، والسهر على نقل التكنولوجيا.

يمكن أن يكلف المكتب بأية مهمة خاصة تتعلق بهدفه ويستخدم في حدود اختصاصاته وطبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية جميع الوسائل لتحقيق الاهداف التي يحددها له قانونه الاساسي، ومخططات التنمية وبرامجها، أو أية سلطة أخرى معنية.

المادة 4 : يكون مقر المكتب في مدينة الجزائر ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم يصدر بناء على تقرير الوزير الوصي.

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 33 المؤرخ في 18 ربيع الاول عام 1391 الموافق 13 مايو سنة 1971 والمتضمن تنظيم مراقبة الدراسات ذات الطابع الاقتصادي،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 736 المؤرخ في 12 ربيع الاول عام 1404 الموافق 17 ديسمبر سنة 1983 والمتضمن تنظيم برمجة الدراسات ذات الطابع الاقتصادي،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 120 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984، الذي يحدد صلاحيات وزير النقل، المعدل.

يرسم ما يلي :

## الباب الاول

### التسمية - الهدف - المقصود

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي، تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، وتسمى «مكتب الدراسات والتحليل الخاصة بأعمال النقل»، وتدعى في صلب النص «المكتب».

يعد المكتب تاجرا في علاقاته مع الغير، ويخضع للاحكام التشريعية والتنظيمية الجارى بها العمل ولاحكام هذا النص.

المادة 2 : يوضع المكتب تحت وصاية وزير النقل.

المادة 3 : يثولى المكتب ادارة دراسات تنظيم أعمال النقل والتحليل المرتبطة بها وتنسيقها وتطويرها.

يساعد الادارة المركزية والمؤسسات والهيئات الموضوعة تحت سلطة وزير النقل في تنفيذ السياسة الوظيفية للنقل عن طريق أعمال صياغة المفاهيم، وتحقيق الانسجام، والتنفيذ والدراسات والابحاث التطبيقية الضرورية لتخطيط النقل في الجزائر.

## الفصل الثاني

### الهيكل المالى

المادة II : يخضع الهيكل المالى فى المكتب للاحكام التشريعية والتنظيمية الجارى بها العمل.

المادة I2 : تمسك حسابات المكتب على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

المادة I3 : يصادق على ميزانية المكتب التى يعدها المدير، وتنفذ طبقا للتنظيم الجارى به العمل.

المادة I4 : ترسل الحسابات التقديرية للمكتب، الى الوزير الوصى ووزير المالية والجهاز المكلف بالتخطيط للموافقة عليها فى الآجال القانونية.

المادة I5 : تعد الموافقة على الجداول التقديرية حاصلة عند انقضاء أجل 45 يوما ابتداء من تاريخ ارسالها الا اذا اعترض عليها أحد الوزراء أو تحفظ بشأنها، وفى هذه الحالة يعد مشروع جديد خلال خمسة عشر يوما الموالية ابتداء من تاريخ تبليغ التحفظ ويرسل للموافقة عليه حسب الاجراء المعمول به.

واذا لم تحصل الموافقة فى تاريخ بدء السنة المالية، يمكن الالتزام بالنفقات الضرورية لسيار المكتب فى حدود ميزانية السنة السابقة.

المادة I6 : ترسل الموازنة وجدول حسابات النتائج والتقارير السنوى عن نشاط السنة المالية المنصرمة مصحوبة بأراء مجلس التوجيه والهيئة المكلفة بالرقابة الى الوزير الوصى ووزير المالية، والجهاز المكلف بالتخطيط.

### الباب الرابع

#### حل المكتب وأحكام ختامية

المادة I7 : لا يحل المكتب وتصفى أملاكه، ويحدد من تؤول اليه الا بنص مماثل يضبط شروط تصفية ممتلكاته وتخصيصها.

ويمارس الاممال المطابقة لهدفه فى كامل التراب الوطنى.

المادة 5 : يمكن الوزير الوصى أن يحدث، ان دعت الحاجة، فروعا للمكتب، فى اطار الاجراءات المقررة.

## الباب الثاني

### الادارة والتسيير

المادة 6 : يضبط تنظيم المكتب وعمله فى نص لاحق.

## الباب الثالث

### أحكام مالية

#### الفصل الاول

#### الممتلكات - الموارد - النفقات

المادة 7 : تخضع ممتلكات المكتب للاحكام التنظيمية الجارى بها العمل.

المادة 8 : يزود المكتب برأسمال أصلى يحدد مبلغه بمليون وثمانمائة ألف دينار (1.800.000 دج).

المادة 9 : تتكون موارد المكتب مما يأتى :

- حاصل عائد الخدمات التى يقدمها فى اطار صلاحياته،

- عائد بيع النشريات.

أية مساهمة، ان اقتضى الامر، ترد من مؤسسات النقل وهيئاته العمومية أو الخاصة ويشترك فى تحديد هذه المساهمة بقرار الوزير الوصى ووزير المالية.

ويمكنه أن يحوز، زيادة على ذلك، وسائل مالية، وقروضا، وتسييلات تخصص لانجاز أشغاله فى اطار برامج التنمية.

المادة 10 : تشتمل نفقات المكتب على جميع نفقات التسيير والتجهيز الضرورية للقيام بمهامه.



المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير العدل، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى أول جمادى الأولى عام 1408 الموافق 22 ديسمبر سنة 1987.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 87 - 287 مؤرخ فى أول جمادى الأولى عام 1408 الموافق 22 ديسمبر سنة 1987 يعدل المرسوم رقم 86 - 99 المؤرخ فى 22 أبريل سنة 1986 ويحول الى ولاية تيبازة الاملاك والحقوق والعصص والوسائل بجميع أنواعها التى كانت تحوزها مؤسسة أشغال الرى فى مدينة الجزائر.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير السرى والغابات والصيد البحرى،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ فى 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمى للبلاد،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى أول ربيع الثانى عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985، لاسيما المادة 153 منه،

المادة 18 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى أول جمادى الاولى عام 1408 الموافق 22 ديسمبر سنة 1987.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 87 - 286 مؤرخ فى أول جمادى الاولى عام 1408 الموافق 22 ديسمبر سنة 1987 يتضمن نقل اعتماد فى ميزانية وزارة العدل.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ فى 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية،

- وبمقتضى القانون رقم 86 - 15 المؤرخ فى 27 ربيع الثانى عام 1407 الموافق 29 ديسمبر سنة 1986 والمتضمن قانون المالية لسنة 1987،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 86 - 349 المؤرخ فى 29 ربيع الثانى عام 1407 الموافق 31 ديسمبر سنة 1986 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير العدل من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1987،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : يلغى من ميزانية سنة 1987 اعتماد قدره ثلاثمائة ألف دينار (300.000 دج) مقيد فى ميزانية وزارة العدل، فى الباب 34 - 21 «مصالح السجون - تسديد النفقات».

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1987 اعتماد قدره ثلاثمائة ألف دينار (300.000 دج) ويقيد فى ميزانية وزارة العدل، فى الباب 34 - 11 «المصالح القضائية - تسديد النفقات».

— اعداد جرد كمى وكيفى وتقديرى تعدده  
وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل لجنة  
يشترك فى تعيين أعضائها وزير الرى والغابات  
والصيد البحرى ووزير المالية ووزير الداخلية  
ووالى تيبازة»

— تحديد قوائم الجرد المتعلقة بالمؤسسة  
المحلولة بقران وزارى مشترك بين وزير الرى  
والغابات والصيد البحرى ووزير المالية ووزير  
الداخلية»

— اعداد حصيلة ختامية للمؤسسة المحلولة  
فى تاريخ اجراء التحويل»

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة  
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية  
الشعبية»

حرر بالجزائر فى أول جمادى الأولى عام 1408  
الموافق 22 ديسمبر سنة 1987»

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 87 - 288 مؤرخ فى أول جمادى الأولى  
عام 1408 الموافق 22 ديسمبر سنة 1987 يدمج  
مؤسسة الرخام فى يراقى فى المؤسسة الوطنية  
لانجاز المنشآت الأساسية والبناء»

ان رئيس الجمهورية»

— بناء على تقرير وزير التهيئة العمرانية  
والتعمير والبناء»

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان  
III - 10 و 152 منه»

— وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ فى 17  
ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975  
والمضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات  
الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى»

— وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ فى 17  
ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975  
والمضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة

— وبمقتضى القانون رقم 85 - 09 المؤرخ فى  
14 ربيع الثانى عام 1406 الموافق 26 ديسمبر سنة  
1985 والمتضمن قانون المالية لسنة 1986، لاسيما  
المادة 138 منه»

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 379 المؤرخ فى  
29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981  
الذى يحدد جهات البلديات والولاية  
واختصاصاتها فى قطاع المياه»

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 280 المؤرخ فى  
10 رجب عام 1403 الموافق 23 أبريل سنة 1983  
والمضمن انشاء مؤسسة الرى فى مدينة الجزائر»

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ فى  
2 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 11 فبراير سنة  
1986، الذى يحدد كيفيات تطبيق المادة 153 من  
القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى 24 ديسمبر سنة  
1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985»

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 99 المؤرخ فى  
13 شعبان عام 1406 الموافق 22 أبريل سنة  
1986، الذى يحول الى ولاية الجزائر الاملاك والحقوق  
والحصص والوسائل بجميع أنواعها التى كانت  
مؤسسة أشغال الرى فى مدينة الجزائر»

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : تعدل أحكام المادتين 2 و 4 من  
المرسوم رقم 86 - 99 المؤرخ فى 22 أبريل سنة 1986  
المذكور أعلاه، كما يأتى :

«المادة 2 : تقتطع الاملاك والحقوق  
والحصص والوسائل بجميع أنواعها التى كانت  
تحوذها المؤسسة المحلولة من الاملاك الاقتصادية  
التابعة للدولة وتحول ملكيتها الكاملة بمقابل  
الى ولاية تيبازة لتدرجها فى أملاكها الاقتصادية،  
وذلك فى اطار أحكام المادة 153 من القانون رقم  
84 - 21 المؤرخ فى 24 ديسمبر سنة 1984 المذكور  
أعلاه والممد سريان العمل به حتى 31 ديسمبر سنة  
1986 بمقتضى المادة 138 من القانون رقم 85 - 09  
المؤرخ فى 26 ديسمبر سنة 1985 المذكور أعلاه»

«المادة 4 : يترتب على هذا التحويل ما يأتى :

I - جرد كمى وكيفى وتقديرى، تبين فيه قيمة عناصر الممتلكات المعنية بالعملية، وتقوم به وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها لجنة يرأسها وزير التهيئة العمرانية والتعمير والبناء أو ممثله، وتتكون، زيادة على ذلك من ممثلى وزارة التهيئة العمرانية والتعمير والبناء وممثلى وزير التهيئة العمرانية والتعمير والبناء وممثلى وزير المالية وأية سلطة أخرى معنية ان اقتضى الامر،

2 - حصيلة ختامية لآعمال المؤسسة المدمجة فى غيرها وتحديد قوائم الجرد المتعلقة بممارسة الاعمال ويجب أن تراقب هذه الحصيلة وتؤشـر طبقا للتشريع الجارى به العمل.

3 - تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بعملية الادماج ويحدد وزير التهيئة العمرانية والتعمير والبناء لهذا الغرض الكيفيات المطلوبة لصيانة الوثائق وحمايتها والمحافظة عليها وتبليغها لمؤسسة انجاز المنشآت الاساسية والبناء.

المادة 4 : تبقى حقوق المستخدمين المعنيين المذكورين فى المادة 2 أعلاه، وواجباتهم خاضعة لاحكام القانونية، سواء الاساسية منها أو التعاقدية السارية عليهم فى تاريخ نشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 5 : يلغى المرسوم رقم 87 - 85 المؤرخ فى 21 أبريل سنة 1987 المذكور أعلاه.

المادة 6 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى أول جمادى الأولى عام 1408 الموافق 22 ديسمبر سنة 1987.

الشاذلى بن جديد

الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 26I المؤرخ فى 17 شوال عام 1402 الموافق 7 غشت سنة 1982، الذى يجعل المؤسسة الوطنية للدراسات وانجاز الهياكل الاساسية التجارية مؤسسة لانجاز المنشآت الاساسية والبناء،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 42 المؤرخ فى 23 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 4 مارس سنة 1986 والمتعلق بصلاحيات وزير التهيئة العمرانية والتعمير والبناء،

- وبمقتضى المرسوم رقم 87 - 85 المؤرخ فى 22 شعبان عام 1407 الموافق 21 أبريل سنة 1987 والذى يغير المؤسسة العسكرية لصناعة الرخام فى براقى التابعة للجيش الوطنى الشعبى،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : تدمج مؤسسة الرخام فى براقى المنشأة بالمرسوم رقم 87 - 85 المؤرخ فى 21 أبريل سنة 1987 المذكور أعلاه فى المؤسسة الوطنية لانجاز المنشآت الاساسية والبناء.

المادة 2 : يترتب على عملية اندماج المؤسسات، احتواء المؤسسة الوطنية لانجاز المنشآت الاساسية والبناء، الممتلكات والهياكل والوسائل التى كانت تعوزها أو تسييرها مؤسسة الرخام فى براقى وكذلك الاعمال والمستخدمين الذين لهم صلة بتسيير هياكل مؤسسة الرخام فى براقى ووسائلها وأملاكها وادارتها.

المادة 3 : يترتب على انجاز العملية المذكورة فى المادة 2 السابقة اعداد ما يأتى :

# قَرَارَات، مُقَرَّرَات، مَنَاشِير

## الوزارة الأولى

مقررات مؤرخة في 10 ربيع الثاني عام 1408 الموافق أول ديسمبر سنة 1987 تتضمن تعيين مديريين، قائمين بالاعمال مؤقتا.

بموجب مقرر مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1408 الموافق أول ديسمبر سنة 1987 يعيّن السيد محمد علي موسى، مديرا للمؤسسات بالديوان الوطني للإحصائيات، قائما بالاعمال مؤقتا.

لا يكون لهذا المقرر أثر قانوني بعد مرور 365 يوما تقويميا بعد نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بموجب مقرر مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1408 الموافق أول ديسمبر سنة 1987 يعيّن السيد محمد قلقول، مديرا للإحصائيات الاجتماعية بالديوان الوطني للإحصائيات، قائما بالاعمال مؤقتا.

لا يكون لهذا المقرر أثر قانوني بعد مرور 365 يوما تقويميا بعد نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بموجب مقرر مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1408 الموافق أول ديسمبر سنة 1987 يعيّن السيد الهاشمي سامي، مديرا للإحصائيات الجهوية ورسم الخرائط بالديوان الوطني للإحصائيات، قائما بالاعمال مؤقتا.

لا يكون لهذا المقرر أثر قانوني بعد مرور 365 يوما تقويميا بعد نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بموجب مقرر مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1408 الموافق أول ديسمبر سنة 1987 يعيّن السيد صالح زعباط، مديرا لمعالجة الاعلام الآلي

والبطاقية بالديوان الوطني للإحصائيات، قائما بالاعمال مؤقتا.

لا يكون لهذا المقرر أثر قانوني بعد مرور 365 يوما تقويميا بعد نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بموجب مقرر مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1408 الموافق أول ديسمبر سنة 1987 يعيّن السيد محمد خلادي، مديرا للسكان بالديوان الوطني للإحصائيات، قائما بالاعمال مؤقتا.

لا يكون لهذا المقرر أثر قانوني بعد مرور 365 يوما تقويميا بعد نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

مقرر مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1408 الموافق أول ديسمبر سنة 1987 يتضمن تعيين نائب مدير، قائم بالاعمال مؤقتا.

بموجب مقرر مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1408 الموافق أول ديسمبر سنة 1987 صادر عن الوزير الأول يعين السيد عبد الكريم بركاني، نائب مدير التصنيف والاجور بالمديرية العامة للوظيفة العمومية، قائما بالاعمال مؤقتا.

لا يكون لهذا المقرر أثر قانوني بعد مرور 365 يوما تقويميا بعد نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

## وزارة الشؤون الخارجية

مقرر مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1408 الموافق أول ديسمبر سنة 1987 يتضمن تعيين مدير «أوربا الغربية وأمريكا الشمالية»، قائم بالاعمال مؤقتا.

بموجب مقرر مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1408 الموافق أول ديسمبر سنة 1987 صادر عن وزير

- الفصل 75 : الضرائب غير المباشرة باستثناء رسوم الحفلات (المادة 755 بالنسبة لبلديات مراكز الولايات).

- الفصل 76 : الضرائب المباشرة باستثناء المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة الفصل 68 والعشر (I/IO) من الدفع الجزافي التكميلي المخصص لصيانة المساجد والمؤسسات المدرسية.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 22 ربيع الاول عام 1408 الموافق 14 نوفمبر سنة 1987.

وزير الداخلية وزير المالية

الهادي خضيرى عبد العزيز خلاق

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 ربيع الاول عام 1408 الموافق 14 نوفمبر سنة 1987 يتضمن تحديد نسبة مساهمة البلديات في صندوق الضمان للضرائب المباشرة.

ان وزير الداخلية ووزير المالية،

- بمقتضى الامر رقم 67 - 24 المؤرخ في 7 شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967 والمتضمن القانون البلدى، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 266 المؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1386 الموافق 4 نوفمبر سنة 1986 والمتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك وعمله،

يقرران مايلي :

المادة الاولى : تحدد نسبة مساهمة البلديات في صندوق الضمان للضرائب المباشرة باثنين في المائة (2٪) بالنسبة لسنة 1988.

المادة 2 : تطبق هذه النسبة على تقدير الإيرادات الناتجة عن الضرائب المباشرة العائدة

الشؤون الخارجية، يعين السيد عبد الوهاب عبادة، مديرا لاروبا الغربية وأمريكا الشمالية، قائما بالاعمال مؤقتا.

لا يكون لهذا المقرر أثر قانوني بعد مرور 365 يوما تقويميا بعد نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

## وزارة الداخلية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 ربيع الاول عام 1408 الموافق 14 نوفمبر سنة 1987 يتضمن تحديد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانيات البلديات.

ان وزير الداخلية ووزير المالية،

- بمقتضى الامر رقم 67 - 24 المؤرخ في 7 شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967 والمتضمن القانون البلدى، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 67 - 145 المؤرخ في 23 ربيع الثانى عام 1386 الموافق 31 يوليو سنة 1967 والمتعلق بالاقتطاع من إيرادات التسيير، لاسيما المادة 2 منه،

يقرران مايلي :

المادة الاولى : ان النسبة الدنيا القانونية التي تقتطعها البلديات من إيرادات التسيير المخصصة لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار تحدد بعشرين في المائة 20 ٪ لسنة 1988.

المادة 2 : تؤخذ بعين الاعتبار في حساب الاقتطاع الايرادات المبينة أدناه :

- الفصل 74 : مخصصات مصلحة الصندوق المشترك للجماعات المحلية باستثناء المساعدة المقدمة للأشخاص المسنين (المادة الفرعية 74I3 او المادة 666 بالنسبة لبلديات مراكز الولايات).

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 22 ربيع الاول عام 1408 الموافق 14 نوفمبر سنة 1987.

وزير الداخلية وزير المالية

الهادى خضيرى عبد العزيز خلاف

قرار مؤرخ في 22 ربيع الاول عام 1408 الموافق 14 نوفمبر سنة 1987 يتضمن تحديد نسبة الاقتطاع من ايرادات التسيير في ميزانية الولاية.

ان وزير الداخلية،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 70 — 154 المؤرخ في 22 شعبان عام 1390 الموافق 22 أكتوبر سنة 1970 والمتضمن تحديد قائمة الولايات وايراداتها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 70 — 156 المؤرخ في 22 شعبان عام 1390 الموافق 22 أكتوبر سنة 1970 والمتعلق بالاقتطاع من ايرادات التسيير ولاسيما المادة الاولى منه،

يقرر مايلي :

المادة الاولى : ان النسبة الدنيا القانونية التي تقتطعها الولايات من ايرادات التسيير والمخصصة لتغطية مصاريف التجهيز والاستثمار تحدد بعشرية في المائة (20٪) بالنسبة لسنة 1988.

المادة 2 : تؤخذ بعين الاعتبار في حساب الاقتطاع الايرادات المبينة فيما يلي :

— الحساب 74 : مخصصات مصلحة الصندوق المشترك للجماعات المحلية،

للبليات باستثناء العشر (10/1) مع الدفع الجزافي التكميلي المخصص لصيانة المساجد والمؤسسات المدرسية.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 22 ربيع الاول عام 1408 الموافق 14 نوفمبر سنة 1987.

وزير الداخلية وزير المالية

الهادى خضيرى عبد العزيز خلاف

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 ربيع الاول عام 1408 الموافق 14 نوفمبر سنة 1987 يتضمن تحديد نسبة مساهمة الولايات في صندوق الضمان للضرائب المباشرة.

ان وزير الداخلية ووزير المالية،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 266 المؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1386 الموافق 4 نوفمبر سنة 1986 والمتعلق بتنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك وعمله،

يقرران مايلي :

المادة الاولى : تحدد نسبة مساهمة الولايات في صندوق الضمان التابع للضرائب المباشرة باثني عشر في المائة (2٪) بالنسبة لسنة 1988.

المادة 2 : تطبق هذه النسبة على تقدير الايرادات الناتجة عن الضرائب المباشرة والعائدة للولايات باستثناء العشر (10/1) مع الدفع الجزافي التكميلي المخصص لصيانة مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي.

وتتمثل الجائزة الوطنية للصحافة كما حددت أعلاه فى منح شهادة ومبلغ مالى يحدد مقداره كما يأتى :

— 50.000 دج لأحسن عمل اعلامى تلفزى او سينمائى،

— 40.000 دج لأحسن عمل اعلامى اذاعى،

— 40.000 دج لأحسن نص صحافى مكتوب،

— 25.000 دج لأحسن لقطة (صور) اعلامية تلفزية او سينمائية،

— 25.000 دج لأحسن صورة فوتوغرافية،

— 25.000 دج لأحسن رسم صحفى او رسم كاريكاتورى،

المادة 2 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 30 ربيع الثانى عام 1408 الموافق 21 ديسمبر سنة 1987.

عن وزير الاعلام

الامين العام

الهوارى سايج

## وزارة النقل

مقرر مؤرخ فى 10 ربيع الثانى عام 1408 الموافق أول ديسمبر سنة 1987 يتضمن تعيين نائب مدير، قائم بالاعمال مؤقتا.

بموجب مقرر مؤرخ فى 10 ربيع الثانى عام 1408 الموافق اول ديسمبر 1987 صادر عن وزير النقل، يعين السيد محمد ولتسان، نائب مدير الوسائل العامة، قائما بالاعمال مؤقتا.

لا يكون لهذا المقرر اثر قانونى بعد مرون 365 يوما تقويميا بعد نشره فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

— الحساب 76 : الضرائب المباشرة باستثناء المساهمة فى صندوق الضمان للضرائب المباشرة (المادة 640) والمشر (I/IO) مع الدفع الجزافى التكميلى المخصص لصيانة مؤسسات التعليم المتوسط والثانوى.

المادة 3 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 22 ربيع الاول عام 1408 الموافق 14 نوفمبر سنة 1987.

الهادى خضيرى

## وزارة الاعلام

قرار مؤرخ فى 30 ربيع الثانى عام 1408 الموافق 21 ديسمبر سنة 1987 يعدل ويتمم القرار المؤرخ فى 12 نوفمبر سنة 1985 والمتضمن احداث جائزة وطنية للصحافة وتحديد شروط منحها، وكيفياتها.

ان وزير الاعلام،

— بمقتضى القانون رقم 82 — 01 المؤرخ فى 12 ربيع الثانى عام 1402 الموافق 6 فبراير سنة 1982 والمتضمن قانون الاعلام،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 24 المؤرخ فى 26 ربيع الاول عام 1402 الموافق 16 يناير سنة 1982 والذى يحدد صلاحيات وزير الاعلام،

— وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ فى 29 صفر عام 1406 الموافق 12 نوفمبر سنة 1985 المتضمن احداث جائزة وطنية للصحافة وتحديد شروط منحها وكيفياتها،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : تعدل المادة 3 من القرار المؤرخ فى 12 نوفمبر سنة 1985 المذكور أعلاه وتتم كالاتى :

## وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 صفر عام 1408 الموافق 7 أكتوبر سنة 1987 يتضمن اجراء امتحان مهني للتعيين في سلك مهندسي التطبيق في الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

ان الوزير الاول، ووزير الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية،

بمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 المعدل والمتمم والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية،

وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتعلق بالقانون الاساسي العام للعامل،

وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 145 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بتحرير ونشر القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين، وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 146 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو 1966 والمتعلق بالتعيين في الوظائف العمومية واعادة ترتيب اعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني،

وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 95 المؤرخ في 28 محرم عام 1388 الموافق 26 أبريل سنة 1968 والمتضمن تطبيق الامر رقم 68 - 92 المؤرخ في 26 أبريل سنة 1968 والقاضي باجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم،

وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 211 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتعلق بأحكام القوانين الاساسية المشتركة المطبقة على سلك مهندسي التطبيق،

وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 43 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1390 الموافق 28 يناير سنة 1971 والمتعلق بتأخير حدود السن للتعيين في الوظائف العمومية،

وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 115 المؤرخ في 3 شعبان عام 1401 الموافق 6 يونيو سنة 1981 والمتضمن تعديل بعض القواعد المتعلقة بتعيين الموظفين واعوان الدولة،

وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 362 المؤرخ في 22 صفر عام 1402 الموافق 19 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن احداث سلك مهندسي التطبيق في الطاقة والصناعات البتروكيماوية، المعدل بالمرسوم رقم 84 - 49 المؤرخ في 25 فبراير سنة 1984،

وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 363 المؤرخ في 22 صفر عام 1402 الموافق 19 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن انشاء سلك التقنيين في الطاقة والصناعات البتروكيماوية، المعدل بالمرسوم رقم 84 - 50 المؤرخ في 25 فبراير سنة 1984،

وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 34 المؤرخ في 16 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 20 فبراير سنة 1984 والمتضمن الحاق المديرية العامة للوظيفة العمومية بالوزارة الاولى،

وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 114 المؤرخ في 11 شعبان عام 1404 الموافق 12 مايو سنة 1984 والمتضمن احداث سلك التقنيين السامين في وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية،

وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 59 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الاساسي النموذجي لعمال المؤسسات والادارات العمومية.

وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 60 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق أول



أعمالهم فى مصالح وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية البالغون من العمر 45 سنة على الاكثر فى أول يناير من سنة الامتحان والذين استوفوا 6 سنوات من الخدمة الفعلية فى سلكهم.

المادة 4 : يخفض حد السن الاقصى بسنة عن كل طفل فى الكفالة على ان لا يتجاوز 5 سنوات. كما يمدد هذا الحد الاقصى الى 10 سنوات لفائدة أفراد جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى.

المادة 5 : يمنح أفراد جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى زيادة فى النقاط طبقا للشروط المحددة فى المرسوم رقم 66 - 146 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1966.

المادة 6 : يجب أن تشتمل ملفات الترشيح على الاوراق التالية :

- طلب بخط اليد بامضاء المترشح،
- نسخة من شهادة الميلاد او بطاقة عائلية بالنسبة للمترشحين المتزوجين،
- نسخة مطابقة لأصل قرار تعيين التقنى السامى او التقنى،
- نسخة مطابقة لأصل محضر تنصيب المترشح كتقنى سام أو تقنى.

- بطاقة المشاركة فى الامتحان تقدمها الادارة المستخدمة بوزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية،

- نسخة مطابقة لأصل السجل البلدى لجيش التحرير الوطنى أو للمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى عند الاقتضاء.

المادة 7 : يتضمن الامتحان المهنى الاختبارات التالية :

- (I) اختبار يتناول موضوعا عاما له صنف سياسية او اقتصادية او اجتماعية : المدة ثلاث ساعات - المعامل 3.

مارس سنة 1985 الذى يحدد اجراءات التطبيق الفورى للمرسوم رقم 85 - 59 المؤرخ فى 23 مارس 1985 المشار اليه أعلاه.

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 46 المؤرخ فى 30 جمادى الثانية عام 1406 الموافق II مارس سنة 1986 والذى يحدد انتقاليا شروط توظيف المستخدمين فى المؤسسات والادارات العمومية وتسييرهم،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 21 شوال عام 1392 الموافق 27 نوفمبر سنة 1972 المتضمن تعديل القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 12 فبراير سنة 1970 المتعلق بتحديد مستويات معرفة اللغة الوطنية، التسيى يجب أن يثبتها موظفو ادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية،

يقرران ما يلى :

المادة الاولى : تنظم وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية امتحانا مهنيا للالتحاق بسلك مهندسى التطبيق فى الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، شعبة الامن الصناعى.

المادة 2 : يحدد عدد المناصب المطلوب شغلها بمقتضى الامتحان المهنى بعشرة (10) مناصب.

المادة 3 : يمكن أن يشارك فى هذا الامتحان المهنى الاول وفقا لاحكام المادة 10 مع المرسوم رقم 81 - 362 المؤرخ فى 19 ديسمبر سنة 1981 المذكور أعلاه :

- التقنيون السامون فى الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية الذين يمارسون مهامهم فى مصالح وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية ولا تتجاوز اعمارهم 45 سنة فى أول يناير من السنة التى يجرى فيها الامتحان ويثبتون أقدمية قدرها 3 سنوات على الاقل بهذه الصفة،

- التقنيون فى الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية الذين يمارسون

المادة I2 : يستدعى المترشحون الناجحون في الاختبارات الكتابية فرديا لاجتياز الاختبار الشفوي.

المادة I3 : تنضبط لجنة الامتحان المنصوص عليها في المادة I4 المذكورة أدناه قائمة المترشحين الناجحين نهائيا في الامتحان.

المادة I4 : تتكون لجنة الامتحان المنصوص عليها في المادة I3 أعلاه كما يلي :

- وزير الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، أو ممثله، رئيسا،

- المدير العام للوظيفة العمومية أو ممثله، ~~عضوا~~

- نائب مدير التكوين والبحث بوزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، عضوا،  
- مهندس للتطبيق مرسوم، عضوا.

المادة I5 : يعين المترشحون الناجحون نهائيا في الامتحان المهني مهندسين مطبقين مضمونين ويوزعون حسب احتياجات وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

المادة I6 : يفقد المترشح حقه في النجاح في الامتحان المهني اذا لم يلتحق بالمتصّب الذي يعين فيه، بعد شهر على الاكثر من استلامه قسوان التعيين ودون تقديم أى مبرر مقبول الا لسبب ~~قاهر~~.

المادة I7 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 14 صفر عام 1408 الموافق 7 أكتوبر سنة 1987

عن وزير الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية  
عن الوزير الاول  
المدير العام  
للوظيفة العمومية  
محمّد كمال العلمي  
الامين العام  
الصادق بوسنة

(2) اختبار في التأهيل لوظيفة مهندس التطبيق ويمثل في تحليل وثائق تقنية تقدم للمترشحين عند اجراء الامتحان - المدة ثلاث ساعات - المعامل 4.

(3) اختبار تقني يتعلق بميدان المحروقات - المدة 3 ساعات - المعامل 4، وكل علامة تقل عن 20/7 يقصى صاحبها.

(4) اختبار في اللغة الوطنية بالنسبة للمترشحين العمتخين باللغة الفرنسية - المدة ساعتان ونصف. وكل علامة تقل عن 20/4 يقصى صاحبها.

(5) اختبار شفوي : المعامل 2، المدة I5 دقيقة.

لا يشارك في الاختبار الشفوي الا المترشحون الناجحون في الاختبارات الكتابية ويشتمل الاختبار الشفوي على حوار مع لجنة الامتحان يدور حول برنامج الامتحان.

المادة 8 : يجب أن ترسل ملفات الترشيح المنصوص عليها في المادة 6 من هذا القرار الى وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبحروكيماوية (مديرية ادارة الوسائل - المديرية الفرعية للموظفين، 80 نهج أحمد غومول الجزائر العاصمة).

المادة 9 : يضبط وزير الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية قائمة المترشحين المقبولين للمشاركة في الامتحان وتنشر على طريق التعليق في مقر وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وفي مركز الامتحان.

المادة 10 : تجرى اختبارات الامتحان بعد شهرين من نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 11 : ينتهى أمد التسجيل بعد شهر من نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 243 المؤرخ في 6 ذى القعدة عام 1401 الموافق 5 سبتمبر سنة 1981 والمتضمن انشاء المؤسسات الاستشفائية المتخصصة وتنظيمها، المتمم بالمرسوم رقم 85 — 255 المؤرخ في 22 أكتوبر سنة 1985،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 25 المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 11 فبراير سنة 1986 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمراكز الاستشفائية الجامعية، المعدل بالمرسوم رقم 86 — 294 المؤرخ في 16 ديسمبر سنة 1986،

— وبمقتضى المرسوم رقم 87 — 04 المؤرخ في اول جمادى الاولى عام 1407 الموافق اول يناير سنة 1987 والمتضمن تحديد توازن تمويل ميزانيات القطاعات الصحية والمؤسسات الاستشفائية المتخصصة بما فيها المراكز الاستشفائية الجامعية، المعدل،

— وبعد الاطلاع على القرار الوزارى المشترك المؤرخ في 21 ربيع الثانى عام 1408 الموافق 12 ديسمبر سنة 1987 والمتضمن تعديل التوزيع المفضل للايرادات والتتقات للقطاعات الصحية والمؤسسات الاستشفائية المتخصصة،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يعدل التوزيع المفضل للايرادات لكل قطاع صحى ومؤسسة استشفائية متخصصة كما هو محدد فى الجدول «I» الملحق بالقرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 12 ديسمبر سنة 1987 المذكور أعلاه، طبقا للجدول «أ» الملحق بأصل هذا القرار.

المادة 2 : يعدل التوزيع المفضل للنفقات لكل قطاع صحى ومؤسسة استشفائية متخصصة كما هو محدد فى الجدول «2» الملحق بالقرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 12 ديسمبر سنة 1987 المذكور أعلاه، طبقا للجدول «ب» الملحق بأصل هذا القرار.

مقرن مؤرخ فى 10 ربيع الثانى عام 1408 الموافق اول ديسمبر سنة 1987 يتضمن تعيين نائب مدير، قائم بالاعمال مؤقتا.

بموجب مقرر مؤرخ فى 10 ربيع الثانى عام 1408 الموافق اول ديسمبر 1987 صادر عن وزير الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، يعين السيد حميد دحماني، نائب مدير المبادلات بمديونية المبادلات الدولية، قائما بالاعمال مؤقتا.

لا يكون لهذا المقرر اثر قانونى بعد مرور 365 يوما تقويميا بعد نشره فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

## وزارة المالية

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 29 ربيع الثانى عام 1408 الموافق 20 ديسمبر سنة 1987 يتضمن تعديل التوزيع المفضل للايرادات والنفقات للقطاعات الصحية والمؤسسات الاستشفائية المتخصصة.

ان وزير المالية ووزير الصحة العمومية،

— بمقتضى القانون رقم 84 — 21 المؤرخ فى اول ربيع الثانى عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985، لاسيما المادة 12 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 86 — 15 المؤرخ فى 27 ربيع الثانى عام 1407 الموافق 29 ديسمبر سنة 1986 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985، لاسيما المادتان 124 و 125 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 242 المؤرخ فى 6 ذى القعدة عام 1401 الموافق 5 سبتمبر سنة 1981 والمتضمن انشاء القطاعات الصحية وتنظيمها، المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 85 — 254 المؤرخ فى 22 أكتوبر سنة 1985 والمرسوم رقم 86 — 220 المؤرخ فى 26 غشت سنة 1986،

المادة 2 : يجب أن يوقع رئيس المصلحة سجل الجرد ويرقمه قبل استعماله ويتمثل هذا الاجراء فيما يأتي :

- ترقيم كل ورقة فيه ما لم يسبق ترقيمه عند الطبع، علما بأن الورقة تتكون من صفحة مزدوجة مفتوحة.

- تثبت في صفحة الوقاية الملاحظة الآتية التي تؤرخ وتوقع. «ان سجل الجرد هذا الذى يشتمل على..... ورقة قد وقع ورقمه (اسم رئيس المصلحة ولقبه ورتبته)».

- يوضع قرب رقم الورقة ختم المصلحة وتوقيع رئيس المصلحة.

- تدون فى الورقة الاخيرة الملاحظة «الورقة..... والاخيرة» التي توقع كذلك.

المادة 3 : يجب أن تضبط أعمدة كل ورقة وفقا للبيانات الآتية :

- العمود الاول : رقم التسجيل : - يجب أن تكون الارقام متسلسلة غير منقطعة فى كل سجل.

- العمود الثانى : تاريخ تعيين الشئ المجرود : - يطابق التاريخ الذى يسجل فيه الشئ المجرود لأول مرة فى السجل.

- العمود الثالث : تعيين الشئ المجرود : - يجب أن يوصف الشئ المجرود وصفا مختصرا لكن دقيقا.

- العمود الرابع : مصدر الاشياء المجرودة : - يجب أن يذكر مصدر الشئ المجرود بدقة ووضوح (شراء تبعا لفاتورة أعداها..... بتاريخ.... تخصيص تبعا لقرار أعداها... بتاريخ....).

- العمود الخامس : القيمة : - تطابق ثمن شراء الشئ المجرود، وفى حالة عدم وجوده، قيمته التقديرية فى تاريخ التكفل بجرده.

- العمود السادس : التخصيص : - يثبت تخصيص الشئ المجرود داخل المصلحة أو لمصلحة أخرى اذا كانت العملية ممكنة.

المادة 3 : يكلف مدير الميزانية ومدير المحاسبة ومدير المراقبة الجبائية بوزارة المالية ومدير ادارة الوسائل المادية والمالية بوزارة الصحة العمومية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 29 ربيع الثانى عام 1408 الموافق 20 ديسمبر سنة 1987.

عن وزير المالية      عن وزير الصحة العمومية  
الامين العام      الامين العام  
مقداد سيفي      جلول بغلى

قرار مؤرخ فى 25 ذى القعدة عام 1407 الموافق 21 يوليو سنة 1987 يضبط المنوال النموذجي لسجل جرد المنقولات.

ان وزير المالية،

- بمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية، لاسيما المواد 5 و 28 الى 34 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 87 - 131 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1407 الموافق 26 مايو سنة 1987، الذى يحدد شروط ادارة الاملاك الخاصة والعامة التابعة للدولة وتسييرها، ويضبط كفاءات ذلك،

- وبمقتضى المرسوم رقم 87 - 135 المؤرخ فى 5 شوال عام 1407 الموافق 2 يونيو سنة 1987 والمتعلق بجرد الاملاك الوطنية، لاسيما المادة 33 منه،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : يضبط سجل الجرد المنصوص عليه فى المادة 33 من المرسوم رقم 87 - 135 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1987 المذكور أعلاه، وفقا للمنوال النموذجي المرفق فى ملحق بهذا القرار.

جرد الشيء مؤلفا، من رقم تسجيله متبوعا بالحرف  
الرامز لسجله

المادة 5 : تبين كيفيات تطبيق هذا القرار، عند  
الحاجة، بتعليمه من وزير المالية.

المادة 6 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية  
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 25 ذى القعدة عام 1407  
الموافق 21 يوليو سنة 1987.

عن وزير المالية  
الامين العام

محمد طرباش

الملحق

الورقة رقم.....

- العمود السابع : خروج الشيء من الجرد :  
- يحال على الوثائق التي تثبت كل عملية انجر عنها  
خروج الشيء المجرود لاسباب قد تكون متعددة  
(اعفاء تبعا لقرار رقم..... مؤرخ في..... تدمير،  
ضياع، سرقة، مثبت (ة) بمحضر رقم.....  
مؤرخ في.....).

- العمود الثامن : ملاحظات : يجب أن يشتمل  
على جميع الملاحظات اللازم أو المفيد اثباتها.

المادة 4 : اذا كان جرد منقولات احدى المصالح  
يستند الى سجلات عديدة متتابعة، وجب أن يمين  
كل سجل منها بحرف يرمز اليه وحينئذ يكون رقم

### سجل الجرد (النموذجي)

رقم التسجيل	تاريخ التكفل بالتسجيل	تعيين الشيء المجرود	مصدره	قيمه	تخصيصه	خروجه	ملاحظات
- 1 -	- 2 -	- 3 -	- 4 -	- 5 -	- 6 -	- 7 -	- 8 -
				( — — )			

## وزارة الأشغال العمومية

قران وزارى مشترك مؤرخ فى 14 محرم عام 1408 الموافق 8 سبتمبر سنة 1987 يتضمن ترتيب بعض الطرق البلدية فى صنف الطرق الولائية فى ولاية معسكر.

ان وزير الاشغال العمومية،

ووزير الداخلية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ فى 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمى للبلاد ولاسيما المادة 34 منه.

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 99 المؤرخ فى 20 جمادى الاولى عام 1400 الموافق 6 ابريل سنة 1980 والمتعلق بتصنيف الطرق،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ فى 20 ربيع الاول عام 1402 الموافق 22 يناير سنة 1984، المعدل والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

- وبناء على التعليمات الوزارية المشتركة المؤرخة فى 11 مايو سنة 1983 والمتعلقة بتصنيف الطرق الولائية والطرق البلدية واعادة تصنيفها.

- وبناء على المداولة المؤرخة فى 25 يناير سنة 1987 الصادرة المجلس الشعبى البلدى لولاية معسكر،

- وبناء على رسالتى مدير المنشآت الاساسية القاعدية والتجهيز فى ولاية معسكر المؤرختين على التوالي فى 17 مارس سنة 1987 و 8 ابريل سنة 1987،

## يقرر ان مايلى :

المادة الاولى : ترتب قطع الطرق المصنفة سابقا فى صنف «الطرق البلدية» فى صنف «الطرق الولائية» ويخصص لها ترقيم جديد طبقا للمادة 2 أدناه.

المادة 2 : تحدد قطع الطرق المعنية كمايلى :

I - ترتب وترقم قطعة الطريق التى يبلغ طولها 23 كلم والتى تربط الغمرى بالبرج فى صنف (الطرق الولائية وتجمل رقم «94»).

تكون بداية النقطة الكيلومترية الاصلية عند الطريق الوطنى رقم 4 فى النقطة الكيلومترية رقم 356 ± 500.

وتنتهى عند الطريق الوطنى رقم 7 فى النقطة الكيلومترية رقم 37 ± 800.

2 - ترتب وترقم قطعة الطريق التى يبلغ طولها 35 كلم و500 والتى تربط الطريق الوطنى رقم 9I بالطريق الوطنى رقم 14 فى صنف الطرق الولائية، وتحمل رقم «99».

تكون بداية النقطة الكيلومترية الاصلية عند الطريق الوطنى رقم 9I فى النقطة الكيلومترية رقم 39 ± 200.

وتنتهى عند الطريق الوطنى رقم 14 فى النقطة الكيلومترية رقم 282 ± 600.

3 - ترتب وترقم قطعة الطريق التى يبلغ طولها 27 كلم و700 والتى تربط الطريق الوطنى رقم 6 بالطريق الوطنى رقم 97 فى صنف الطرق الولائية وتحمل رقم «26».

تكون بداية النقطة الكيلومترية الاصلية عند الطريق الوطنى رقم 6 فى النقطة الكيلومترية رقم 3 + 000، وتنتهى عند الطريق الوطنى رقم 97 فى النقطة الكيلومترية رقم 58 ± 100.

— وبناء على رسالتى مدير المنشآت الأساسية والتجهيز فى ولاية النعامة المؤرختين على التوالى فى 22 ديسمبر سنة 1986 و 17 يناير سنة 1987،

يقرران مايلى :

المادة الاولى : ترتب قطع الطرق المصنفة سابقا فى صنف «الطرق البلدية» فى صنف «الطرق الولائية» ويخصص لها ترقيم جديد طبقا للمادة 2 أدناه.

المادة 2 : تحدد قطع الطرق المعنية كمايلى :

I — ترتب وترقم قطعة الطريق التى يبلغ طولها 49 كلم والتى تربط الطريق الوطنى رقم 22 بقصدير فى صنف الطرق الولائية وتحمل رقم «7».

تكون بداية النقطة الكيلومترية الاصلية عند الطريق الوطنى رقم 22 بعيد المولى وتنتهى عند خضير.

2 — ترتب وترقم قطعة الطريق التى يبلغ طولها ثلاثين كلم وخمسمائة (30 كلم و500) والتى تربط الطريق الوطنى رقم 6 بالقرية الاشتراكية لسيدى ابراهيم مرورا بمغرار التحتانى، فى صنف الطرق الولائية وتحمل رقم «8».

تكون بداية النقطة الكيلومترية الاصلية عند الطريق الوطنى رقم 6 وتنتهى عند سيدى ابراهيم.

المادة 3 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 14 محرم عام 1408 الموافق 8 سبتمبر سنة 1987.

عن وزير الاشغال  
العمومية  
الامين العام  
عبد العزيز مضوى  
مقداد سيفى

المادة 3 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 14 محرم عام 1408 الموافق 8 سبتمبر سنة 1987.

عن وزير الاشغال  
العمومية  
الامين العام  
عبد العزيز مضوى  
مقداد سيفى

قران وزارى مشترك مؤرخ فى 14 محرم عام 1408 الموافق 8 سبتمبر سنة 1987 يتضمن ترتيب بعض الطرق البلدية فى صنف الطرق الولائية فى ولاية النعامة.

ان وزير الاشغال العمومية،

ووزير الداخلية،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 09 المؤرخ فى 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمى للبلاد ولاسيما المادة 34 منه.

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 99 المؤرخ فى 20 جمادى الاولى عام 1400 الموافق 6 ابريل سنة 1980 والمتعلق بتصنيف الطرق،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 12 المؤرخ فى 26 ربيع الاول عام 1402 الموافق 22 يناير سنة 1984، المعدل والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

— وبناء على التعليمات الوزارية المشتركة المؤرخة فى 11 مايو سنة 1983 والمتعلقة بتصنيف الطرق الولائية والطرق البلدية واعادة تصنيفها،

— وبناء على المداولة المؤرخة فى 18 نوفمبر سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبى البلدى لولاية النعامة،

مقرر مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1408 الموافق أول ديسمبر سنة 1987 يتضمن تعيين نائب مدير، قائم بالاعمال مؤقتا.

بموجب مقرر مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1408 الموافق أول ديسمبر سنة 1987 صادر عن وزير الاشغال العمومية، يعين السيد محمد ناجم، نائب مدير للميزانية، قائما بالاعمال مؤقتا.

لا يكون لهذا المقرر أثر قانوني بعد مرور 365 يوما تقويميا بعد نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

## وزارة التجارة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 صفر عام 1407 الموافق 18 أكتوبر سنة 1987 يتعلق بأسعار السكر.

ان وزير التجارة، ووزير الصناعات الخفيفة، ووزير التخطيط،

بمقتضى الامر رقم 75 - 37 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بالاسعار وقمع المخالفات الخاصة بتنظيم الاسعار.

بمقتضى المرسوم رقم 66 - 112 المؤرخ في 21 محرم عام 1386 الموافق 12 مايو سنة 1966 والمتضمن تقنين الشروط العامة لوضع أسعار بيع المنتجات المصنوعة محليا،

بمقتضى المرسوم رقم 66 - 113 المؤرخ في 21 محرم عام 1386 الموافق 12 مايو سنة 1966 والمتعلق بتحديد أسعار المنتجات المستوردة والمعاد بيعها على حالها،

بمقتضى المرسوم رقم 77 - 167 المؤرخ في 27 ذى القعدة عام 1397 الموافق 9 نوفمبر سنة 1977 والمتعلق بأسعار السكر،

بمقتضى القرار المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1396 الموافق 21 أبريل سنة 1976 والمتعلق بنشر الاسعار،

بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1407 الموافق 28 يناير سنة 1986 والمتعلق بأسعار السكر،

يقررون ما يلي :

المادة الاولى : يحدد هيكل أسعار بيع السكر الذي تنتجه المؤسسة الوطنية للسكر طبقا للجدول المبين في الملحق 1 المرفق بهذا القرار.

المادة 2 : يحدد سعر بيع السكر في مختلف مراحل توزيعه طبقا للتسعيرة المبينة في الملحق 2 المرفق بهذا القرار.

المادة 3 : تشمل أسعار البيع المحددة في المادتين الاولى والثانية أعلاه، كل الرسوم وتطبق ابتداء من 24 أكتوبر سنة 1987.

المادة 4 : تلغى أحكام القرار المؤرخ في 28 يناير سنة 1987 المذكور أعلاه.

المادة 5 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 5 صفر عام 1407 الموافق 18 أكتوبر سنة 1987.

وزير التجارة      وزير الصناعات الخفيفة  
مصطفى بن عمرو      زيتوني مسعودي  
وزير التخطيط  
علي أوبوزان



## الملحق 1

هيكل أسعار بيع السكر الذى تنتجه المؤسسة  
الوطنية للسكر

سكر مقولب	سكر بالقطع	سكر مسحوق بالجزاف (فى أكياس 50 كلغ)	المنتجات عناصر الاسعار دج كلغ
الكلفة الحقيقية	الكلفة الحقيقية	الكلفة الحقيقية	- كلفة شراء السكر الاحمر
430,00	430,00	430,00	- كلفة التكرين
52,40	52,40	52,40	- الخسارة الناتجة عن التكرين
751,40	839,75	127,85	- كلفة التعبئة
% 8	% 8	% 8	- حد الربح (فى سعر التكلفة بدون رسوم)

## الملحق 2

سعر بيع السكر فى مختلف مراحل التوزيع

سكر بالقطع والقوالب	سكر مسحوق معبأ فى أكياس	سكر مسحوق بالجزاف	المنتجات عناصر الاسعار دج كلغ
			- سعر البيع من المؤسسة الوطنية للقمويق بالمنتوجات الغذائية ومؤسسة توزيع المنتجات الغذائية
3,00	1,95	1,70	- حد ربح التوزيع
0,15	0,10	0,10	- سعر البيع للمجزئين
3,15	2,05	1,80	- حد الربح بالتجزئة
0,25	0,20	0,20	- سعر البيع للمستهلك
3,40	2,25	2,00	

## وزارة التهيئة العمرانية والتعمير والبناء

في 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها.

و بمقتضى المرسوم رقم 86 - 27 المؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 12 فبراير سنة 1986 والمتضمن تعديل المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ في 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها.

و بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 19 شعبان عام 1403 الموافق أول يونيو سنة 1983 الذي يحدد كفايات تطبيق المرسوم رقم 83 - 256 المؤرخ في 9 أبريل سنة 1983 والمتضمن نظام كراء المحلات ذات الاستعمال السكنى والمهني التابعة للقطاع العقاري العمومي، يقرران ما يلي :

المادة الأولى : تتم أحكام المادة 2 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في أول يونيو سنة 1983 المذكور أعلاه، بفقرة ثالثة تحرر كالاتي :

«ينتج سعر البيع المعمول به المذكور في الفقرة الأولى من هذه المادة، فيما يخص المساكن ذات النمط الفردي المنجزة عن تطبيق المواد من 2 الى 5 من المرسوم رقم 83 - 375 المؤرخ في 28 مايو سنة 1983 المشار اليه أعلاه وذلك في إطار السكن الريفي المدمج.

المادة 2 : تتم أحكام المادة 3 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في أول يونيو سنة 1983 المذكور أعلاه، بفقرة ثانية تحرر كالاتي :

«تخفيض مدة الاستهلاك المذكورة أعلاه، الى 30 سنة عندما يتعلق الامر بالاملاك المذكورة في الفقرة الثانية من المادة 2 أعلاه».

المادة 3 : تتم احكام المادة 6 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في أول يونيو سنة 1983 المذكور أعلاه، بفقرة رابعة تحرر كالاتي : «تنتج المساحة المصححة عن تطبيق معامل المنطقة المنصوص عليه في المادة 22 من المرسوم

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 شوال عام 1407 الموافق 25 يونيو سنة 1987 يتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في أول يونيو سنة 1983، الذي يحدد كفايات تطبيق المرسوم رقم 83 - 256 المؤرخ في 9 أبريل سنة 1983 والمتضمن نظام كراء المحلات ذات الاستعمال السكنى والمهني التابعة للقطاع العقاري العمومي والمنجزة في إطار السكن الريفي المدمج.

ان وزير التهيئة العمرانية والتعمير والبناء، ووزير التجارة،

و بمقتضى المرسوم رقم 81 - 164 المؤرخ في 23 رمضان عام 1401 الموافق 25 يوليو سنة 1981 والمتضمن القانون الاساسي للقرية الاشتراكية الفلاحية، لا سيما المادة 15 منه،

و بمقتضى المرسوم رقم 83 - 256 المؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 9 ابريل سنة 1983 والمتضمن نظام كراء المحلات ذات الاستعمال السكنى والمهني التابعة للقطاع العقاري العمومي،

و بمقتضى المرسوم رقم 83 - 376 المؤرخ في 15 شعبان عام 1403 الموافق 28 مايو سنة 1983 الذي يحدد شروط بيع المساكن المنجزة في إطار السكن الريفي المدمج،

و بمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها، المعدل والمتمم،

و بمقتضى المرسوم رقم 86 - 23 المؤرخ في 30 جمادى الاول عام 1406 الموافق 9 فبراير سنة 1986 والمتضمن تعديل المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ

الذى يحدده شروط بيع المساكن الجاهزة فى منطقة الشلف»

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 12 المؤرخ فى 19 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 23 المؤرخ فى 30 جمادى الاول عام 1406 الموافق 9 فبراير سنة 1986 والمتضمن تعديل المرسوم رقم 84 — 12 المؤرخ فى 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 27 المؤرخ فى 3 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 12 فبراير سنة 1986 والمتضمن تعديل المرسوم رقم 84 — 12 المؤرخ فى 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها،

— وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ 19 شعبان عام 1403 الموافق أول يونيو سنة 1983 الذى يحدد كىفیات تطبيق المرسوم رقم 83 — 256 المؤرخ فى 9 أبريل سنة 1983 والمتضمن نظام كراء المحلات ذات الاستعمال السكنى والمهنى التابعة للقطاع العقارى العمومى،

يقرون ما يلى :

المادة الاولى : تتم أحكام المادة 2 مع القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى أول يونيو سنة 1983 المذكور أعلاه، بفقرة ثانية تحرر كالاتى :

«ينتج سعر البيع المعمول به المذكور فى الفقرة الاولى مع هذه المادة فيما يخص المساكن ذات النمط الفردى المنجزة فى اطار السكن الريفى المدمج عن تطبيق المواد مع 2 الى 7 مع المرسوم رقم 83 — 375 المؤرخ فى 28 مايو سنة 1983 المذكور أعلاه».

المادة 2 : تتم احكام المادة 3 مع القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى أول يونيو سنة 1983 المذكور أعلاه، بفقرة ثانية تحرر كالاتى :

رقم 81 — 97 المؤرخ فى 16 مايو سنة 1981 الذى يحدد كىفیات ضبط أسعار بيع المحصلات ذات الاستعمال السكنى القابلة للتنازل عنها فى اطار التشريع الجارى به العمل، على المساحة المنتفع بها فيما يخص الاملاك المذكورة فى الفقرة 3 مع المادة 2 أعلاه، وتضبط النسبة المتعلقة بالقديم ساعة تحديد المساحة المصححة.

المادة 4 : تلغى جميع الاحكام المخالفة.

المادة 5 : ينش هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 19 شوال عام 1407 الموافق 25 يونيو سنة 1987.

وزير التهيئة العمرانية      وزير التجارة  
والتعمير والبناء      مصطفى بن همرو

عبد المالك نورانى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 19 شوال عام 1407 الموافق 25 يونيو سنة 1987 يتمم القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى أول يونيو سنة 1983، الذى يحدد كىفیات تطبيق المرسوم رقم 83 — 256 المؤرخ فى 9 أبريل سنة 1983 والمتضمن نظام كراء المحلات ذات البنساء الخفيف الجاهز والاستعمال السكنى والمهنى التابعة للقطاع العقارى العمومى.

ان وزير التهيئة العمرانية والتعمير والبناء، ووزير التجارة،

— بمقتضى المرسوم رقم 83 — 256 المؤرخ فى 25 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 9 ابريل سنة 1983 والمتضمن نظام كراء المحلات ذات الاستعمال السكنى والمهنى التابعة للقطاع العقارى العمومى،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 375 المؤرخ فى 15 شعبان عام 1403 الموافق 28 مايو سنة 1983

- وبمقتضى القانون رقم 86 - 12 المؤرخ فى 13 ذى الحجة عام 1406 الموافق 12 غشت سنة 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقروض،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 305 المؤرخ فى 22 ذى الحجة عام 1402 الموافق 9 أكتوبر سنة 1982 والمتضمن تنظيم البناءات الخاضعة للقانون رقم 82 - 02 المؤرخ فى 6 فبراير سنة 1982 والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضى للبناء،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 02 المؤرخ فى 26 ربيع الثانى عام 1406 الموافق 7 يناير سنة 1986 والذى يضبط كىفيات تحديد أسعار شراء البلديات للاراضى الداخلة فى احتياطاتها العقارية وأسعار بيعها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 38 المؤرخ فى 23 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 4 مارس سنة 1986 والذى يحدد شروط الاكتتاب باحدى عمليات الترقية العقارية وكىفياته، ويضبط دفتر الشروط النموذجى، والنوال النموذجى لعقد حفظ الحق،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 39 المؤرخ فى 23 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 4 مارس سنة 1986 والذى يحدد شروط فتح القروض بمسوان عمليات الترقية العقارية وكىفياته،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 29 رجب عام 1406 الموافق 9 أبريل سنة 1986 والمتضمن أحكام المرسوم رقم 86 - 02 المؤرخ فى 7 يناير سنة 1986 والذى يضبط كىفيات تحديد أسعار شراء البلديات الاراضى الداخلة فى احتياطاتها العقارية وأسعار بيعها،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 16 شعبان عام 1407 الموافق 15 أبريل سنة 1987 والمتضمن دفتر الشروط «النموذجى لعمليات الترقية العقارية»،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى أول شعبان عام 1407 الموافق 15 أبريل سنة 1987 والذى يتعلق بتحديد المساحات والتوزيعات المطبقة على مساكن الترقية العقارية العمومية،

«تخفيض مدة الاستهلاك المذكورة أعلاه، الى 30 سنة عندما يتعلق الامر بالاملاك المذكورة فى الفقرة 3 مع المادة 2 أعلاه».

المادة 3 : تتم احكام المادة 6 من القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى أول يونيو سنة 1983 المذكور أعلاه، بفقرة رابعة تحرر كالاتى :

«تمثل المساحة المنتفع بها المساحة المصححة مضروبة فى معامل المنطقة المنصوص عليه فى المادة 22 من المرسوم رقم 81 - 97 المؤرخ فى 16 مايو سنة 1981 الذى يحدد كىفيات تحديد سعر بيع المحلات ذات الاستعمال السكنى المتنازل عنها فى اطار التشريع الجارى به العمل، فيما يخص الاملاك المذكورة فى الفقرة الثانية من المادة 2 أعلاه».

المادة 4 : تلغى جميع الاحكام المخالفة.

المادة 5 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حور بالجزائر فى 19 شوال عام 1407 الموافق 25 يونيو سنة 1987.

وزير التهيئة العمرانية وزير التجارة والتعمير والبناء

عبد المالك نورانى مصطفى بن عمرو

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 25 محرم عام 1408 الموافق 19 سبتمبر سنة 1987 يحدد المقاييس التقنية المطبقة فى مجال المساحة على مختلف أنماط السكن فى اطار تحقيق عمليات الترقية العقارية التى يبادر بها المكتتبون الخواص.

ان وزير التهيئة العمرانية والتعمير والبناء، ووزير المالية،

- بمقتضى القانون رقم 86 - 07 المؤرخ فى 23 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 4 مارس سنة 1986 والمتعلق بالترقية العقارية،

المادة 2 : تسمى المساكن التي ينجزها المكتتبون بعمليات الترقية العقارية، مساكن الترقية العقارية الخصوصية.

المادة 3 : تحدد المقاييس التقنية في مجال المساحات بالنسبة الى عمليات الترقية العقارية الواقعة في البلديات المرتبة في المنطقتين 1 و 2، كما هي محددة في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 أبريل سنة 1986 المذكور أعلاه كما يأتي :

و بمقتضى القرار المؤرخ في 18 محرم عام 1407 الموافق 22 سبتمبر سنة 1986 والذي يحدد الشروط المصرفية،  
يقران ما يلي :

المادة الاولى : تضبط أحكام هذا النص المقاييس التقنية المقررة في مجال المساحة والمنصوص عليها لانماط السكن المحددة في المادة 24 من المرسوم رقم 86 - 38 المؤرخ في 4 مارس سنة 1986 المذكور أعلاه.

### نوع البناء

الفردى	شبه الجماعي	الجماعي	المساحة المتوسطة المخصصة للسكن في العملية
النمط الراقى	النمط المحسن	النمط الاقتصادي	80 م <sup>2</sup> أو أقل منها
النمط الراقى	النمط الراقى	النمط المحسن	أكثر من 80 م <sup>2</sup> وأقل من 100 م <sup>2</sup> أو تساويها
النمط الراقى	النمط الراقى	النمط الراقى	أكثر من 100 م <sup>2</sup>

ويمكن المكتتبين في حالة ما اذا لم يكن دفتر الشروط مبينا ذلك أن يستلهموا المواصفات المحددة في القرار المؤرخ في 15 أبريل سنة 1987 والمتعلق بالمساحات والتوزيعات المطبقة على مساكن الترقية العقارية العمومية.

المادة 7 : اذا اشتملت عملية الترقية العقارية على بناءات مختلفة الانواع، فان المساكن التي تتكون منها تلك العملية تعد ذات أنماط مختلفة وتكون القواعد التي تطبق عليها في مجال القرض والضريبة مختلفة نتيجة لذلك.

المادة 8 : تكون القواعد المطبقة في مجال القرض والضريبة تابعة للقواعد المطبقة على مساكن عملية الترقية العقارية فيما يخص المحال المخصصة لاستعمال آخر غير السكن والمشيدة في اطار العملية نفسها كما هي محددة في المادة الاولى أعلاه.

المادة 9 : تبين كيفية تطبيق أحكام هذا القرار، عند الحاجة، في تعليمة يصدرها الوزير المكلف بالسكن و / أو وزير المالية.

المادة 4 : عملا بأحكام الفقرة الثانية في المادة 2 من المرسوم رقم 86 - 39 المؤرخ في 4 مارس سنة 1986 المذكور أعلاه، تعد عمليات الترقية العقارية الواقعة في البلديات المرتبة في المنطقتين 3 و 4 كما ورد تحديدهما في القرار المؤرخ في 9 أبريل سنة 1986 مع النمط الاقتصادي مهما يكن نوع البناء في العملية المقصودة والمساحة المتوسطة المخصصة للسكن فيه.

المادة 5 : يحصل على المساحة المتوسطة المخصصة للسكن في عملية الترقية العقارية بجمع المساحة المخصصة للسكن في المساكن التي تتكون منها العملية منسوبة الى مجموع عدد المساكن فيها.

المادة 6 : تترك مسألة التوزيع حسب الاصناف، أي عدد الغرف في كل مسكن لمبادرة المكتتبين غير أن التوزيع يجب أن يكون مطابقا لمواصفات دفتر الشروط في حالة ما اذا كان الدفتر يبين ذلك.

وبعد الاطلاع على التعليمات الوزارية المؤرخة  
في 7 جمادى الثانية عام 1401 الموافق 12 ابريل  
سنة 1981 والمتعلقة بانشاء مناطق جديدة للسكن  
الحضري ودراستها وتجهيزها،

— وبعد الاطلاع على الملف الذي يبرر انشاء  
منطقة سكنية حضرية جديدة في سيدي عمار،  
يقرر مايلي :

المادة الاولى : يعين كمناطق سكنية حضرية  
جديدة مطلوب انشاؤها بسيدي عمار، الجزء من  
بلدية الحجار المشمول داخل المحيط كما هو محدد  
في التصميم الذي عنوانه «الوضعية الطبوغرافية»  
الملحق بأصل هذا القرار، والواقع في الشمال  
الغربي لبلدية الحجار.

المادة 2 : تدرج الاراضى المشمولة في المحيط  
المحدد في المادة الاولى أعلاه في الاحتياطات  
العقارية البلدية طبقا لاحكام الامر رقم 74 - 26  
المؤرخ في 20 ابريل سنة 1974 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يجب ان تساهم استثمارات مختلف  
القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المطلوب  
تحقيقها والتي تهتم مدينة الحجار لاسيما في مجال  
السكن، والتجهيزات الجماعية والهيكل الاساسية،  
في انجاز مخطط تهيئة المنطقة الذي سيتم اعداده.  
يكلف رئيس قسم الهياكل القاعدية،  
والتجهيزات في ولاية عنابة بالتأكد من مدى مطابقة  
اقامة برامج المباني والهياكل الاساسية للرسم  
التخطيطي الخاص بتنظيم المنطقة السكنية  
الجديدة.

المادة 4 : يكلف والى عنابة ورئيس المجلس  
الشعبي لبلدية الحجار، كل فيما يخصه، بتنفيذ  
هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية  
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 14 محرم عام 1408 الموافق  
8 سبتمبر سنة 1987.

عبد المالك نوراني

المادة 10 : ينشر هذا القرار في الجريدة  
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية  
الشعبية.

حرر بالجزائر في 25 محرم عام 1408 الموافق  
19 سبتمبر سنة 1987.

وزير التهيئة العمرانية ووزير المالية  
والتعمير والبناء

عبد المالك توراني عبد العزيز خلاف

قرار مؤرخ في 14 محرم عام 1408 الموافق 8 سبتمبر  
سنة 1987 يتضمن تعيين منطقة السكن  
الحضري الجديدة المطلوب انشاؤها في سيدي  
عمار (ولاية عنابة) وبيان حدودها.

ان وزير التهيئة العمرانية والتعمير والبناء،  
— بمقتضى الامر رقم 67 - 24 المؤرخ في  
7 شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967  
والمتضمن القانون البلدي، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في  
7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969  
والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 74 - 26 المؤرخ في  
27 محرم عام 1394 الموافق 20 فبراير سنة 1974  
والمتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلدية.

— وبمقتضى القانون رقم 82 - 02 المؤرخ في  
12 ربيع الثاني عام 1402 الموافق 6 فبراير سنة  
1982 والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة  
الاراضى للبناء،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ في  
19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة  
1984 والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 23 المؤرخ في  
30 جمادى الاولى عام 1406 الموافق 9 فبراير سنة  
1986 والمتضمن تعديل المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ  
في 22 فبراير سنة 1984 والمتضمن تنظيم الحكومة  
وتشكيلها،

بلدية عنابة المشمول داخل المحيط كما هو محدد في التصميم المعلنون «الادمج - الاتصال الحضري» الملحق بأصل هذا القرار، والواقع في جنوب بلدية عنابة.

المادة 2 : تدرج الاراضى المشمولة في المحيط المحدد في المادة الاولى أعلاه في الاحتياطات العقارية البلدية طبقا لاحكام الامر رقم 74 - 26 المؤرخ في 20 ابريل سنة 1974 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يجب ان تساهم استثمارات مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المطلوب تحقيقها والتي تهم مجمع عنابة السكنى لاسيما في مجال السكن، والتجهيزات الجماعية والهياكل الاساسية، في انجاز مخطط تهيئة المنطقة الذي سيتم اعداده.

يكلفئيس قسم الهياكل الاساسية والتجهيزات في ولاية عنابة، بالتأكد من مدى مطابقة اقامة برامج المباني والهياكل القاعدية للرسم التخطيطي الخاص بتنظيم المنطقة السكنية الجديدة.

المادة 4 : يكلف والى عنابة ورئيس المجلس الشعبى لبلدية عنابة، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرون بالجزائر في 14 محرم عام 1408 الموافق 8 سبتمبر سنة 1987.

عبد المالك نوراني

قرار مؤرخ في 10 ربيع الثانى عام 1408 الموافق أول ديسمبر سنة 1987 يتضمن تعيين مكلف بالدراسات والتلخيص بوزارة التهيئة العمرانية والتعمير والبناء.

بموجب قرار مؤرخ في 10 ربيع الثانى عام 1408 الموافق أول ديسمبر سنة 1987، صادر عن وزير التهيئة العمرانية والتعمير والبناء، يعين السيد محمد حسناوى، في وظيفة عليا غير انتخابية للدولة، مكلفا بالدراسات والتلخيص.

قرار مؤرخ في 14 محرم عام 1408 الموافق 8 سبتمبر سنة 1987 يتضمن تعيين منطقة السكن الحضري الجديدة المطلوب انشاؤها في بوخضرة (ولاية عنابة) وبيان حدودها.

ان وزير التهيئة العمرانية والتعمير والبناء،

- بمقتضى الامر رقم 67 - 24 المؤرخ في 7 شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967 والمتضمن القانون البلدى، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 74 - 26 المؤرخ في 27 محرم عام 1394 الموافق 20 فبراير سنة 1974 والمتضمن تكويده احتياطات عقارية لصالح البلدية.

- وبمقتضى القانون رقم 82 - 02 المؤرخ في 12 ربيع الثانى عام 1402 الموافق 6 فبراير سنة 1982 والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الاراضى للبناء،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ في 19 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 23 المؤرخ في 30 جمادى الاولى عام 1406 الموافق 9 فبراير سنة 1986 والمتضمن تعديل المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ في 22 فبراير سنة 1984 والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها،

- وبعد الاطلاع على التعليمات الوزارية المؤرخة في 7 جمادى الثانية عام 1401 الموافق 12 ابريل سنة 1981 والمتعلقة بانشاء مناطق جديدة للسكن الحضري ودراستها وتهيئتها،

- وبعد الاطلاع على الملف الذى يبرر انشاء منطقة سكنية حضرية جديدة في بوخضرة،

يقترن مايلي :

المادة الاولى : يعين كمنطقة سكنية حضرية جديدة مطلوب انشاؤها في بوخضرة، الجزء

## وزارة الصناعة الثقيلة

قرار مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1408 الموافق 30 نوفمبر سنة 1987 يتضمن أحداث نجان للموظفين بالمعهد الوطني للهندسة الميكانيكية.

ان وزير الصناعة الثقيلة،

- بمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي للعام للتوظيف المعدل والمتمم، ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه،

- وبمقتضى القانون رقم 72 - 12 المؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسي العام للعامل ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 258 المؤرخ في 30 ذي الحجة عام 1400 الموافق 8 نوفمبر سنة 1980 يتضمن اشاء المعهد الوطني للهندسة الميكانيكية وسن قانونه الاساسي،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 10 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 14 يناير سنة

1984 الذي يحدد اختصاص اللجان المتساوية الاعضاء وتشكيلها وتنظيمها وعملها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 11 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 14 يناير سنة 1984 والمتضمن تحديد كيفية تعيين ممثلي الموظفين لدى اللجان المتساوية الاعضاء.

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 59 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الاساسي النموذجي لعمال المعاهد والادارات العامة لاسيما المادتان 11 و 12 منه،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 ابريل سنة 1984 الذي يحدد عدد الاعضاء في اللجان المتساوية الاعضاء،

يقرر مايلي :

المادة الاولى : تحدث لجان للموظفين بالمعهد الوطني للهندسة الميكانيكية مختصة بأسلاك الموظفين المبينة أدناه :

(1) الموظفون المعلمون،

(2) الموظفون الاداريون،

(3) السائقون وأعاون المصالح والعمال المهنيون.

المادة 2 : يحدد تشكيل لجان الموظفين المنصوص عليها في المادة الاولى أعلاه، وفقا للجدول الآتي :

ممثلو الموظفين		ممثلو الادارة		الاسلاك
الاعضاء الاضافيون	الاعضاء الدائمون	الاعضاء الاضافيون	الاعضاء الدائمون	
3	3	3	3	الموظفون المعلمون
3	3	3	3	الموظفون الاداريون
3	3	3	3	السائقون وأعاون المصالح والعمال المهنيون

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

جرر بالجزائر في 9 ربيع الثاني عام 1408 الموافق 30 نوفمبر سنة 1987.

عن وزير الصناعة الثقيلة

الامين العام

الاخضر بايو